الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧١١

الاثنين، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بلوغر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد فاسليف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الكاميرون	السيد بلنغا - إبوتو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

03-25633 (A)
0325633

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشرح الطريقة التي سنجري بها بحثنا لمسألة أفغانستان اليوم. أولا، سنعقد هذه الجلسة التي ستتضمن جولة من الأسئلة والأجوبة. ولأن زميلنا الياباني حضر من طوكيو ليزودنا بمعلومات، فأعتقد أنه ينبغي إعطاء المجلس فرصة للدخول في حوار معه ومع مقدمي الإحاطة الآخرين بعد الاستماع إليهم. وبعد ذلك، سيعقد المجلس جلسة سرية لأن أحد مقدمي الإحاطة، كما فهمت، لديه وثيقة سرية سيجري توزيعها ومناقشتها آنذاك. وإذا لقي هذا الترتيب قبولا من المجلس، فسنمضي في عملنا على هذا النحو.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣، من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، وهذا نصها:

> ”أكتب إليكم بالإشارة إلى الجلسة المفتوحة التي من المقرر أن يعقدها مجلس الأمن بشأن البند المعنون ’الحالة في أفغانستان‘ يوم الاثنين، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وأتشرف بأن أطلب، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، السماح للسيد موتسويوشي نيشيمورا، سفير اليابان المسؤول عن تنسيق المعونة الأفغانية، بالمشاركة في الجلسة المذكورة أعلاه وبإمداد مجلس الأمن بمعلومات ذات صلة“.

وقد صدرت تلك الرسالة بصفتها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/209.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى السيد نيشيمورا، في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد نيشيمورا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس أيضا بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣ من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، وفيما يلي نصها:

”أتشرف بأن أطلب السماح للسفير هارالد براون، الممثل الخاص للحكومة الألمانية لتدريب قوة الشرطة الأفغانية، بالمشاركة في الجلسة التي سوف يعقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان، يوم الاثنين، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، ومنحه الحق في تقديم إحاطة للمجلس“.

وقد صدرت تلك الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2003/200.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى السيد براون، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد براون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وسيستمع مجلس الأمن إلى ثلاث إحاطات: أولا، من السيد جان - ماري غينو، وبعد ذلك من السيد موتسويوشي نيشيمورا، ثم من السيد هارالد براون. وبعد الإحاطات الثلاث، سأعطي الكلمة لمن قد يرغب من أعضاء المجلس في توجيه أسئلة إلى السيد نيشيمورا، وإلى مقدمي الإحاطة الآخرين، حيث أن السيد نيشيمورا لن ينضم إلينا في الجلسة السرية التي سيعقدها المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): نظرا لأن تركيز هذه الجلسة سينصب على حالة التقدم المحرز في إصلاح القطاع الأمني في أفغانستان فسأقتصر في ملاحظاتي على معلومات مستكملة عما استجد من تطورات بعد الإحاطة الأخيرة التي قدمت للمجلس بشأن هذا البند، وستعقبها عدة ملاحظات عن إصلاح القطاع الأمني من منظور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسأقصر تعليقاتي بشأن إصلاح القطاع الأمني على الصلات القائمة فيما بين الأنشطة المختلفة، وسأترك مناقشة كل قطاع على حدة للدول المعنية التي أخذت بزمام المبادرة فيه.

غير أنني أود، قبل أن أبدا إحاطتي، أن أبلغ المجلس ببعض الأنباء الحزينة. فقد علمنا من تقارير صحفية عن وقوع حادث تحطم طائرة بالقرب من كراتشي، أدى إلى مقتل الوزير الأفغاني للمناجم والصناعة، صاحب المعالي السيد جمعة محمد محمدي، وكذلك مسؤول كبير في وزارة الخارجية الباكستانية، وهو السيد محمد فرهاد أحمد، وآخرين من الزملاء الأفغان والباكستانيين، وأود أن أعرب عن تعازينا الخالصة لحكومتي أفغانستان وباكستان على تلك الخسارة الفادحة.

وأعود الآن إلى موضوع هذه الإحاطة.

أما فيما يتعلق بتنفيذ الانتقال السياسي الذي وضع خطوطه العامة اتفاق بون، فقد تحقق شيء من التقدم في عملية وضع دستور جديد التي تتسم بأهمية خاصة. ويعكف مكتب الرئيس كرزاي في الوقت الراهن على إعداد مرسوم بإنشاء اللجنة الدستورية وبيان العناصر الرئيسية للعملية الدستورية بالتفصيل. وسيوفر هذا المرسوم الوضوح اللازم بشأن تلك العملية الضرورية، مع الدلالة على دعم الحكومة القوي لها. وسيصبح الأعضاء التسعة في لجنة وضع الدستور

القائمة حالياً جزءاً من اللجنة الدستورية الأوسع نطاقاً، التي يتم إنشاؤها في أغلب الظن في أوائل الشهر المقبل. وقد جمع مكتب الرئيس كرزاي قائمة تضم ٨٠ مرشحاً على وجه التقريب يمكن انتقاء أعضاء اللجنة من بينهم.

وسيتمثل جزء هام من العملية الدستورية في سلسلة المشاورات العامة المقرر إجراؤها خلال الفترة ما بين شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، والتي ستستطلع آراء الأفغان بشأن المستقبل السياسي لبلدهم. وستجري تلك المشاورات في كل مقاطعة من مقاطعات أفغانستان، كما ستجرى بين الأفغان المشتتين في كل من إيران وباكستان، وربما في بلدان أخرى يوجد بها عدد كبير من الأفغان في الشتات. وستتمخض تلك المشاورات عن عناصر هامة للنظر فيها ضمن أعمال اللجنة الدستورية.

وقد قام كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمانحين الثنائيين والمصادر الأكاديمية بتوفير المساعدة التقنية للجنة إعداد الدستور ولأمانتها. وسوف تتاح هذه الموارد أيضاً بطبيعة الحال للجنة بعد اكتمال هيئتها. ومع أن الدعم المقدم من الخبراء الدوليين سيشكل بالتأكيد أحد الموارد المفيدة للجنة في أعمالها، ما زلنا نرى من الأهمية بمكان بالنسبة لنوعية العملية الدستورية أن تظل قيادتها أفغانية، وأن يقرر الأفغان فيما بينهم، مستعينين بأداتي الحوار والتوصل إلى حلول توفيقية، وأن يتخذوا القرارات بأنفسهم فيما يتعلق بأكثر المسائل السياسية حساسية.

ويسرني أيضاً أن أبلغ المجلس بإحراز بعض التقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات المزمع إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بعث الرئيس كرزاي برسالة إلى الأمين العام يطلب فيها رسمياً المساعدة من البعثة في تنظيم العملية الانتخابية وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية. ومنذ بضعة أيام وصل رئيس القسم الانتخابي بالبعثة إلى كابول وباشر العمل في الأعمال التحضيرية للانتخابات. ويجري حالياً ضم فريق رئيسي من الخبراء في شؤون الانتخابات إلى بعثة الأمم المتحدة وصلت بالفعل طلائعه. وعلى الجانب الأفغاني، حدد الرئيس كرزاي عدداً من المرشحين لعضوية اللجنة الانتخابية، التي نتوقع تشكيلها في آذار/مارس. وبمجرد إنشاء اللجنة، ستعمل بالاشتراك مع فريق بعثة تقديم المساعدة على إنشاء سلطة انتخابية أفغانية لإدارة العملية الانتخابية. كما أنشئت وحدة انتخابية في وزارة الداخلية.

(تكلم بالانكليزية)

وتعكف الحكومة الآن على عملية بالغة الدقة لوضع اللمسات الأخيرة على ميزانيتها للسنة المالية الأفغانية الجديدة التي تبدأ في ٢١ آذار/مارس. وتعدُّ الوزارات مقترحات بالتشاور مع المجموعات الاستشارية القطاعية المشكّلة حديثاً، التي تجمع ضمن إطار منسق في صفوفها بين الجهات الفاعلة الحكومية والجهات المقدمة للمساعدات. وتمثِّل هذه العملية اختباراً هاماً للنظامين المتبعين في الحكومة لوضع السياسات بالاشتراك بين الوزارات وعلى صعيد مجلس الوزراء. وستخضع المقترحات لاستعراض مكثّف من مجلس الوزراء، وستضفى عليها اللمسات النهائية حتى يمكن تقديمها لمنتدى تنمية أفغانستان، الذي يبدأ في ١٣ آذار/مارس في كابول. وأودُّ، تعزيزاً لعملية السلام الأفغانية التي ما زالت هشة، أن أحث جميع الجهات المانحة على المشاركة في منتدى التنمية بنفس الروح المتسمة بالسخاء التي أبدتها في اجتماع فريق دعم أفغانستان في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

والأفغان مستبشرون بأن المجتمع الدولي سيفي بالالتزامات التي قطعها على نفسه بالنسبة لعام ٢٠٠٣. وتتطلع الحكومة إلى أن يتوافر مبلغ يتراوح بين ١,٧ بليون

دولار وبليونين من الدولارات على سبيل المعونة هذا العام. بيد أن هذا التفاؤل ممزوج بمخاوف تتعلق ببطء معدل تقديم الاعتمادات. كما أنه يُخشى والجهات المانحة ترصد الحالة الدولية الراهنة أن تمتنع عن تقديم هذه الأموال تمهيداً لاحتمال استخدامها في مكان آخر. ونتيجة لذلك، يساور هذه الأجهزة القلق من أن تعجز تلك الجهات عن الوفاء بالتزاماتها الحالية بتقديم المساعدة لأفغانستان.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان في أفغانستان تتضرر من جراء ضعف المناخ الأمني العام. ففي غياب مؤسسات حكومية فعالة، يتعرض كثير من الأفغان إلى حكم تعسفي الطابع من قِبل القادة المحليين ولا سبيل أمامهم للجوء إلى مؤسسات قضائية مشروعة. وما زال موظفو حقوق الإنسان في بعثة تقديم المساعدة يسمعون عن حالات للإعدام بدون محاكمة، والابتزاز والتشريد القسري.

وتواصل بعثة تقديم المساعدة بذل جهودها لبناء قدرات لجنة حقوق الإنسان المستقلة الأفغانية والاشتراك مع السلطات المحلية في منع وقوع التجاوزات. والعمل جارٍ في فتح مكاتب تابعة للجنة في باميان وهيرات ومزار الشريف. وقد شرعت لجنة حقوق الإنسان الأفغانية بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ترتيب ما يزيد عن ٦٠٠ شكوى رفعت إليها من حيث الأولوية. وسوف تعين هذه العملية اللجنة على تحديد أكثر الحالات إلحاحاً لإجراء التحقيق بشأنها، مع كفالة استخدام مواردها بقدر ما يمكن من الفعالية وإظهار نتائج إيجابية.

وأنتقل إلى الموضوع الرئيسي لجلسة اليوم، وأود أن أستهل ملاحظاتي على الإصلاح في القطاع الأمني بسرد بعض الاتجاهات الأمنية المثيرة للقلق في أفغانستان في الآونة الأخيرة. وتسلِّط تلك الاتجاهات الأضواء على حتمية كل من الإسراع بعجلة إصلاح القطاع الأمني والنظر في اتخاذ تدابير فورية للنهوض بالأمن. والمأمول أن تدخل هذه المسائل أيضاً ضمن عناصر مناقشاتنا اليوم.

ومع أن عملية بون قد نجحت حتى الآن في تجنب نشوب قتال واسع النطاق بين الفصائل المتنافسة في أفغانستان، ما برح الأفغان يعانون على الصعيد الإنساني من انعدام الأمن الناشئ عن اقتران ضعف المؤسسات الأمنية الوطنية بقوة القادة المحليين. ويذكر أعضاء المجلس أنه عندما قدم السيد الإبراهيمي إحاطته إلى المجلس، منذ أقل من شهر، كان لغم ارتجالي قد انفجر بجانب الطريق قرب قندهار في نفس ذلك اليوم، فأودى بحياة ١٢ من ركاب إحدى الحافلات. ووقعت في قندهار منذ ذلك الحين عدة حوادث أخرى. وفي ١٢ شباط/فبراير، انفجرت قنبلة خارج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكان ذلك ثاني هجوم بالقنابل على مبنى الأمم المتحدة في قندهار خلال أقل من سبعة أشهر. ولحسن الحظ لم تقع إصابات في أي من الحالتين. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، انفجر جهاز متفجر في مجمع لمنظمة العمل الدولي لمكافحة الجوع غير الحكومية دون أن يُحدث إصابات لحسن الحظ. ومنذ أسبوع، أُلقيت قنبلة في مدينة كُندوز الشمالية الشرقية من فوق سور يحيط بمجمع خاص بالمنظمة الدولية للهجرة. وأدى الانفجار إلى تحطيم نوافذ المبنى، ولكن لحسن الحظ لم تقع خسائر في الأفراد. وبعد ذلك بساعة، وقع انفجار ثان في وسط كُندوز.

وفي شرق أفغانستان، ما زالت حملة الحكومة للقضاء على زراعة الخشخاش تواجه مقاومة شديدة من القبائل المحلية التي لا ترى أنها تتلقى تعويضاً كافياً في مقابل ذلك. وقد علّقت أنشطة الأمم المتحدة في أربع مناطق في نرقرهار نتيجة لهذا التوتر.

وقد تلقت بعثة تقديم المساعدة كذلك مؤخراً تهديدات ذات مصداقية بخطف الموظفين الدوليين في

مقاطعات كابول وجلال أباد وكونار. وطُبقت تدابير أمنية معززة نتيجة لذلك. بيد أن القلق ما زال يساورنا إزاء تزايد التهديدات والأعمال الموجهة ضد وكالات تقديم المساعدة الدولية. وكإجراء احترازي بحت، تبحث بعثة تقديم المساعدة مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة وبعض البعثات الأجنبية الرد الواجب اتخاذه في حالة تدهور الحالة الأمنية إلى حد تصبح العمليات الدولية معه غير مأمونة العواقب في أي منطقة من المناطق.

وفي ضوء الأهمية السياسية لوجود المجتمع الدولي في عملية السلام، ثمة فهم مشترك لأن النهج الشامل سيتمثل في تحليل الحوادث الأمنية، كل حالة على حدة، وإجراء أي انسحاب محتمل ويكون مبدئيا إلى مواقع أخرى في أفغانستان مع استمرار العمليات في جميع المناطق الأخرى كلما كان ذلك مجديا ومأمونا. وسوف نلزم الحذر والحكمة في كل إجراءاتنا، ولكن دون عجلة على الإطلاق. ولا يسعني إلا أن أشدد على أن هذا مجرد تخطيط طارئ ولا يوجد إحساس لدى أي من الجهات الأساسية المؤثرة في أفغانستان بوجود أي منطقة تصل إلى حالة لا يلزم معها أو لا يحتمل الانسحاب منها.

ورغم الشعور العام بالقلق إزاء الأحوال الأمنية في البلد كله، يسرني أن أشير إلى سلاسة نقل إدارة قوة الأمن والمساعدة الدولية من تركيا إلى ألمانيا وهولندا في ١٠ شباط/فبراير. وأتقدم بالشكر إلى تركيا على قيادتها على مدى الشهور السبعة الماضية، ممثلة في الجنرال حلمي أكين زورلو وموظفيه، وعلى المهنية والتفاني اللذين أبداهما ويبديهما موظفو وجنود الدول الأعضاء الأربع والعشرين المساهمة في القوة. كذلك أشكر حكومتكم، السيد الرئيس، وحكومة هولندا على اضطلاعهما بالقيادة المشتركة بقيادة الجنرال نوربرت فان هييت.

إن تحديات إصلاح القطاع الأمني في أفغانستان تحديات هامة: فالجيش الوطني بحاجة إلى إعادة بناء، وجيوش الفصائل بحاجة إلى تسريح، والمساعدة بحاجة إلى أن تقدم لتعين في دمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. ويتعين إنشاء قوة شرطة وطنية وإعادة إرساء سيادة القانون وإصلاح قطاع العدل، ومكافحة زراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. وأخيرا لا بد من إصلاح هياكل الاستخبارات الداخلية المتورمة والاقتحامية بحيث لا تعود تثير الفزع بين الناس الذين يفترض أنها تحميهم.

وأصبح إصلاح القطاع الأمني أكثر إلحاحا بسبب الأنشطة السياسية المعقدة المزمع تنفيذها في الشهور الستة عشر القادمة. فلا بد أن يكون القطاع الأمني قادرا على توفير الشروط الدنيا للاستقرار بغية كفالة أن يكون لليوياجيرغا الدستورية وللانتخابات الوطنية مغزى ومصداقية. ولتأكيد هذا التقييم قال الرئيس كرزاي إن إصلاح القطاع الأمني هو أولويته في الشهور القادمة.

وسيعتمد النجاح على اتباع نهج شامل متكامل يعالج الصلات التي تربط القطاعات الأمنية الفرعية وتوحد جهود الفاعلين الدوليين والقادة الأفغان على كل صعيد. ومن أمثلة ذلك أن إنشاء الجيش والشرطة الجديدين مرتبط بالنجاح في إدماج أفراد القوات الأمنية الحالية في الحياة المدنية. وهذا يتطلب توافق آراء سياسي على الصعيدين المحلي والوطني، والتزاما دوليا بتقديم المساعدة اللازمة.

كذلك يعتمد النجاح على إنشاء مؤسسات للحكومة المركزية كاملة التمثيل. ويجب أن تعكس الصفوف العليا في وزارتي الدفاع والداخلية التنوع الإقليمي والسياسي للبلد وأن تعمل معا لصالح الوحدة الوطنية. فهذا وحده هو الذي يبني الثقة اللازمة في الطابع الوطني لقوات الأمن الجديدة. ولذا فالقرار الصادر في ٢٠ شباط/فبراير بإحداث

تغييرات في ١٧ منصبا رفيعا في وزارة الدفاع يعتبر تطورا يحظى بالترحيب، وهو إشارة قوية على عزم الحكومة على إنشاء جيش وطني بالفعل.

وإنشاء الجيش وإنهاء ميليشيات الفصائل والتسريح الفعال ونزع السلاح وإدماج المقاتلين السابقين، تشكل كلها لب الإصلاح في القطاع الأمني. ولو نجحت تلك العمليات فإن تنفيذ غيرها وتنفيذ اتفاق بون عموما سيصبح أمرا سهلا للغاية. وإذا كنا نرجو أن تساعد الإشارات والإجراءات القوية على صعيد الحكومة الوطنية، في بناء الثقة بين شتى الفصائل التي لا بد من تجريدها من السلاح وتسريحها وإدماجها، فمن الواضح أيضا أن الدعم السياسي اللازم لإكمال عملية التجريد من السلاح والتسريح والإدماج قد يلزم بناؤه بعناية وبالتدريج من منطقة لأخرى في البلد. ومن حيث الدعم الدولي فقد عقد في الآونة الأخيرة وفي ٢٢ شباط/فبراير مؤتمر في طوكيو عن نزع السلاح والتسريح والإدماج، وأثق أننا سنسمع الكثير عن ذلك قريبا.

ومع تناقص المليشيات المحلية يتعين إنشاء شرطة وطنية جرى إصلاحها لكي توفر الأساس للقانون والنظام في ربوع البلد. وقد أظهر وزير الداخلية المعين حديثا، علي أحمد جلالي، استعدادا مشجعا لإصلاح الشرطة. كذلك تبذل جهود مكثفة لدعم شرطة الحدود التي تحولت مؤخرا من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية. وقد أعربت النرويج وبلدان الشمال عن اهتمامها بدفع تلك العملية قدما. كذلك يعمل الرئيس كرزاي مع الوزير في إعداد مرسوم يحدد الطريق إلى إصلاح الشرطة وحرس الحدود بما يشبه كثيرا المرسوم الصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر بالنسبة للجيش.

ولقد نشط مؤخرا الجهد المبذول لمكافحة المخدرات بمشاركة نشطة من الحكومة في حملتها للقضاء على الحشيش في خمس محافظات أساسية منتجة للخشخاش. وكما ذكر، فهذا الجهد لإنفاذ القانون أوجد بعضا من التوترات ويتعين أن تصحبه برامج مقنعة لفتح أبواب رزق بديلة. ونحن نقدر أنه لا بد من توفير أبواب رزق بديلة مختلفة تدر ما بين ٢٠ دولارا و ٨٠ دولارا، وبنى أساسية ومشاريع توفر وظائف، وذلك على الأجلين القريب والمتوسط. إن ضخامة هذه المشكلة موثقة كامل التوثيق في دراسة عن اقتصاديات الأفيون نشرها في الشهر الماضي برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات. وتقدر الدراسة إن إجمالي الدخل من إنتاج الأفيون على مستوى المزرعة قد يصل إلى ١,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢. وهذا يمثل أكثر من نصف ما تتوقعه الحكومة من مجموع المساعدة الدولية.

وترتبط كل الأنشطة الجارية في إطار إصلاح القطاع الأمني ارتباطا وثيقا بعضها ببعض وبالتطورات الأخرى السياسية والاقتصادية الحساسة بمقتضى عملية بون. ولذا يتطلب النجاح فيها قدرا كبيرا من التعاون، وتسرني الطريقة التي تنسق بها الدول الرائدة في كل قطاع فرعي وفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان جهودها في كابول. غير أن الموارد اللازمة لإصلاح القطاع الأمني أكبر مما تستطيع تقديمه الدول الرائدة المعنية بنفسها. ولهذا السبب أعيد التشديد على أن تعمل تلك البلدان على اجتذاب وتنسيق مساعدة الآخرين في قطاعاتها. وأنا أحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي والمادي اللازم. وقد أنشأت الأمم المتحدة أربعة صناديق استئمانية للتبرعات للشرطة وقطاع العدل ونزع السلاح والتسريح والإدماج، ولدفع المرتبات وتوفير المعدات غير الفتاكة للجيش الوطني الأفغاني.

وإذا كان من الممكن بل من الواجب أن يقدم المجتمع الدولي الدعم، فنجاح مشروع الإصلاح يعتمد في نهاية المطاف على الأفغان أنفسهم. ولا بد من التأكيدات

السياسية في الشهور المقبلة على تعزيز إصلاح القطاع الأمني على يد الإدارة المؤقتة، بالأفعال لا بالأقوال. إذ لا يزال عدد كبير من الأفغان يعتبرون الشرطة والجيش ودوائر الاستخبارات أجهزة متحيزة سياسيا. ولسوف تتعزز بقدر كبير فرص النجاح في إصلاح القطاع الأمني لو أن بيانات السلطات الأفغانية عن المصالحة الوطنية صدقت بالدليل الثابت.

ومرة أخرى أتوجه إليكم بالشكر، سيدي، على تركيز اهتمامنا على القضية الهامة المتعلقة بالأمن بكل أبعاده. وإنني لأتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة لهذا الموضوع الذي يدعم، في نهاية المطاف، عملية بون بأكملها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد نيشيمورا.

السيد نيشمورا (تكلم بالانكليزية): شكرا جزيلا سيادة الرئيس بهذه المناسبة. وإنني لأقدر تماما هذه الفرصة العظيمة لإحاطة مجلس الأمن علما عن نزع السلاح والتسريح والإدماج.

فبعد ٢٣ عاما من الحرب والخراب، وبعد عام واحد من وقف آخر الأعمال العدائية، لا تزال أفغانستان متخمة بالأسلحة والذخائر ورغم ما أحرز من تقدم ملحوظ ما زال التوتر عاليا بين التشكيلات المسلحة ولا يمكن النجاح في بناء الأمة في ظل هذه الظروف. كما لا يمكن تحقيق مصالحة وطنية. والأهم من كل هذا أن الشعب الذي عانى الكثير لفترة طويلة لا يمكن أن ينعم بأمن حقيقي.

ويشكِّل الافتقار إلى الأمن مصدر قلق بالغ للشعب الأفغاني الذي يعمل جاهدا لإعادة تعمير بلده. وتتمثل أسمى أمانيهم في استعادة السلام وحكم القانون في بلدهم. وفي الواقع يتمنى الجنود والضباط أيضا تلك الأمنية. لقد تعبوا من الحياة في الجيش. إنهم يتوقون إلى الذهاب إلى ديارهم واستئناف حياتهم العادية.

ويشعر المجتمع الدولي أيضا بقلق عميق إزاء الافتقار إلى الأمن في الوقت الذي يحشد الموارد، ليس في كابول فحسب، بل أيضا في مناطق نائية من البلد، بغية مساعدة كل الأفغان قي جهود إعادة التعمير التي يبذلونها. فالافتقار إلى الأمن يحول دون إيصال موارد المانحين إلى المناطق النائية.

ولذلك يمثِّل الافتقار إلى الأمن أخطر تحدٍ يواجه الأفغان في الوقت الحاضر. فلا عجب إذن، أن هناك إجماعا فيما بين جميع الأطراف المعنية على أن عملية نزع سلاح الجنود والضباط وتسريحهم وإعادة إدماجهم تتسم بأعلى الأولويات. فقلة عدد الجنود تعني المزيد من الأمن. وزيادة الجنود السابقين في أماكن العمل تعني زيادة التنمية السلمية.

وبالرغم من ذلك، لا تعد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحدها كافية لتوفير الأمن. ولن يتحقق ضمان الأمن في أفغانستان إلا عندما تمارس الدولة قدرة الإنفاذ الوحيدة. وهذا يعني، بطبيعة الحال، إنشاء جيش وطني جديد وقوة شرطة وطنية جديدة.

وتتسم إجراءات مكافحة المخدرات أيضا بأهمية حاسمة لضمان الأمن. وبالمثل، من الضروري إنشاء سلطة قضائية مستقلة. ولا بد من إيجاد كل هذه العناصر كي يتسنى للدولة أن تكون قادرة على الوجود في ظل حكم القانون بدلا من حكم البندقية.

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر الماضي، ومع مراعاة هذه الاعتبارات، أصدر الرئيس كرزاي مرسوما هاما يبين بوضوح المبادئ والشروط المتعلقة بالأمن، والشؤون العسكرية، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج.

وينص المرسوم بالتحديد على أن عدد أفراد جيش أفغانستان الوطني الجديد الذي سينشأ لن يزيد على

٧٠ ٠٠٠ جندي. وسيكون منظماً بحيث يحقق التوازن العرقي. والأهم من ذلك أن المرسوم ينص أيضا على حظر التشكيلات العسكرية، والجماعات المسلحة، وأي وحدات أخرى عسكرية أو شبه عسكرية لا تشكل جزءا من جيش أفغانستان الوطني.

وستكون هذه لحظة حاسمة في جهود الحكومة الرامية إلى تأكيد السيطرة على جميع أنحاء البلاد. وسيتم بناء جيش وطني جديد، ولا بد أن تختفي جميع التشكيلات العسكرية الإقليمية. وسيكون هذا بمثابة تطور ملحوظ بالفعل.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير من هذا العام، اتخذ الرئيس كرزاي خطوات أخرى للمضي قُدما في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وذلك بإصدار مراسيم تقضي بإنشاء أربع لجان حكومية.

وأعلن الرئيس كرزاي، يوم السبت الماضي، بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير في طوكيو، عن عزمه على نزع الأسلحة في بلده خلال عام واحد من بداية العملية. وقال إنه سيعلن في ٢١ آذار/مارس من هذا العام عن برنامج مفصل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأستطيع أن أبلغ المجلس اليوم، نظرا لكل هذه التطورات الأخيرة الجديرة بالملاحظة، بأنه يجري حاليا في أفغانستان وضع أساس صلب لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وسيتم البدء بتنفيذ هذا البرنامج في غضون وقت قصير، مما يعد بتغيير ملامح أفغانستان من دولة في حالة صراع إلى دولة تنمو في سلام؛ وبأن المجتمع الدولي بأسره ملتزم بدعم البرنامج.

ولا تختلف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان عما هي عليه في البلدان الأخرى. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تكون صعبة في أفغانستان نظرا للتراث الثقيل الوطأة المتمثل في المنافسات بين الفصائل. وحقيقة أنه يجب إنشاء جيش وطني جديد بالتوازي مع تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تزيد من تعقيد هذه المهمة.

هذه هي العملية الأساسية: لا بد أن يمر أولا جميع الجنود الذين ستنزع أسلحتهم من خلال لجنة نزع السلاح، وسيتعين عليهم أن يقرروا إما أن ينضموا إلى الجيش الوطني الجديد أو أن يسرّحوا. وبعد ذلك لا بد أن يجتاز الأشخاص الذين يرغبون في الانضمام إلى الجيش الوطني الجديد عددا من اختبارات التجنيد الصعبة. وسيتم تسجيل الأشخاص الذين يرسبون في الاختبارات، فضلا عن الأشخاص الذين يرغبون في الخروج من تشكيلاتهم المسلحة. وستعرض عليهم مجموعة متنوعة من برامج إعادة الإدماج، بما في ذلك التدريب الحرفي، وبرامج الائتمان، والعمل في مجال الأشغال العامة، ومنح في شكل قطع من الأراضي، وتعويضات نقدية، ومشاريع تنمية في المجتمعات المحلية، وما إلى ذلك.

وإضافة إلى ذلك، سيستفيد الجنود المسرّحون بميزة التسجيل في شبكة إحالة واسعة النطاق تمكّنهم من البحث عن فرص للعمل في أرجاء البلد.

وفي ما يتعلق بالآلية الإدارية، سينشأ برنامج البدايات الأفغانية الجديدة بصفته الهيئة التنفيذية الرئيسية. وسيقوم البرنامج من خلال مكاتبه التي ستنشأ في تسعة مدن في جميع أنحاء البلاد بتسجيل الأفراد، ومساعدتهم في اختيار أفضل الخيارات وفرص التدريب لوظائف ملائمة، ويقوم بالمتابعة اللازمة خلال فترة ثلاث سنوات.

واسمحوا لي أن أشرح بإيجاز ما تعتزم حكومة اليابان، أن تسهم به بصفتها الدولة الرائدة، في هذا البرنامج.

أولا وقبل كل شيء، تلتزم اليابان التزاما تاما بنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسنواصل

القيام بدور تعاوني خلال العملية كلها، وذلك بالتعاون مع وكالة رائدة أخرى، هي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وفيما يتصل بالجانب المالي، تعهدت حكومة اليابان المساهمة بمبلغ ٣٥ مليون دولار لإعطاء زخم لبرنامج الشراكة من أجل السلام، الذي يُعد المكوِّن الأساسي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإضافة إلى مساهمة اليابان المالية، ستبحث في تقديم مساعدة لإنشاء قاعدة كبيرة للبيانات، لا يمكن الاستغناء عنها في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وثمة مجال رئيسي آخر تتعاون فيه اليابان وهو مجال التدريب الحرفي. وسنقدم برنامجا تدريبيا موسّعا، أيضا إضافة إلى المساهمات المالية المذكورة سابقا.

وفضلا عن ذلك، نبحث حاليا في وضع مشاريع للمساعدة في إيجاد أكبر عدد ممكن من الوظائف من أجل تلبية متطلبات عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونأمل في توظيف أكبر عدد ممكن من المحاربين السابقين في مشاريع من قبيل مشاريع الأشغال العامة.

إن المهمة التي تنتظرنا شاقة بصورة حقيقية. ونتوقع أن تواجهنا تحديات ونكسات كثيرة. ولكني على ثقة بأن تظل الوحدة قائمة بين الحكومة الأفغانية، والشعب الأفغاني كله، والمجتمع الدولي، وبأن يتصدوا للتحديات.

وبالرغم من ذلك، أستطيع اليوم بما اتصف به من واقعية، أن أتوقع بعض هذه التحديات.

أولا، سيتعين علينا أن نتصدى لمشكلة كيفية التوصل إلى اتفاق بشأن عدد الجنود والضباط الذين سيخرجون من التشكيلات المسلحة. إذ أن من الصعب تقدير عدد الجنود الذين سيكونون تحت السلاح. وتعريف معنى مقاتل يشكِّل مشكلة بحد ذاتها.

وثمة قضية صعبة أيضا تتمثل في تطوير آلية لجمع الأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة والإبقاء على الشفافية في عملية تجميع الأسلحة.

ويتعين إيلاء الاعتبار بعناية فائقة في جميع مراحل البرنامج، لضمان توفير الشعور القوي بالإنصاف والنزاهة.

وفي بلد لديه تركة ثقيلة من النزاع والتنافس بين مجموعات مختلفة، من المؤكد فشل أي محاولة تعود بالفائدة على مجموعة بعينها على حساب مجموعة أخرى. وسيكون بناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية مفتاح نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولذلك، من الضروري للغاية اتباع نهج حساس ولكن، القيام، في الوقت نفسه، باتباع موقف عملي مهم أيضا. ويجب أن تبدأ مهمة نزع السلاح حيث يكون لها أكبر فرصة في النجاح لكي تبني زخما لنجاحات إضافية.

والإطار الزمني عامل آخر مهم. فقد صرح الرئيس كرزاي الأسبوع الماضي في طوكيو أن عملية نزع السلاح ستستغرق عاما من وقت بدايتها. والفكرة الكامنة وراء هذا الجدول الزمني هي إتاحة الفرصة للبرنامج لكي يؤدي دورا – دورا إيجابيا بالطبع، في سياق الانتخابات العامة القادمة المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه من العام القادم.

وهناك أيضا مشكلة فنية شائكة ألا وهي كيفية التعامل مع الزعماء الذين ما زالوا يتحكمون بعدد كبير من الأشخاص والمجتمعات المحلية – وهناك بالطبع، وكما هي الحال دائما، مشاكل ذات طابع مالي. ولن تكون مساهمات المتبرعين التي تم الالتزام بها كافية للقيام بالمهمة الهائلة التي تنتظرنا.

وكما ذكرت سابقا، تعهدت اليابان في مؤتمر طوكيو الذي عقد مؤخرا بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتقديم ٣٥ مليون دولار.

وتعهدت الولايات المتحدة بتقديم ١٠ ملايين دولار، والمملكة المتحدة بتقديم ٣,٥ مليون دولار وكندا ٢.٢ مليون دولار. وهذا المبلغ الإجمالي الذي يتجاوز ٥٠ مليون دولار لبدء العمل هو سجل طيب، ولكن الآفاق المستقبلية غير مشجعة بالضرورة ويجب أن نواصل العمل من أجل ضمان التمويل في جميع مراحل العملية. وأخيرا، سيعتمد نجاح البرنامج في نهاية المطاف على القدرة الاقتصادية للبلد ذاته. وتشكِّل كيفية استطاعة الاقتصاد الأفغاني والمجتمع الدولي تهيئة فرص عمل كافية للجميع مشكلة خطيرة جدا.

وجميع هذه المشاكل وغيرها مشاكل حساسة ستتطلب قرارات سياسية في نهاية المطاف. ومن دون اتفاق سياسي عريض، فإن من غير المحتمل إلى حد بعيد أن ينجح البرنامج. والالتزام القوي من جانب جميع الزعماء السياسيين والإقليميين هو العامل الوحيد الأهم لنجاح البرنامج.

وإذا كان على الحكومة في كابل وجميع الزعماء الإقليميين التوصل لهذا الالتزام والحفاظ عليه، فإن من الضرورة القصوى أن يظل المجتمع الدولي بأسره ملتزما تجاه أفغانستان وأن يقدم كل الدعم والتشجيع الممكنين. وفي الحقيقة، فإن الحافز الأساسي الذي حمل حكومة اليابان على تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان قبل ثلاثة أيام فقط هو تعزيز هذا التضامن والدعم. وبصفتي رئيس المؤتمر، قمت بحثّ جميع البلدان والوكالات المشاركة على العمل معا ودعم الشعب الأفغاني في كفاحه من أجل إعادة بناء دولته عن طريق استعادة السلم وتحقيق مصالحة حقيقية.

وتتمثل وجهة نظر اليابان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر جوهري للغاية لإعادة بناء الدولة الأفغانية. ويجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما وأن يعطي كل الدعم الممكن لأصدقائنا الأفغان بينما يبدأون كفاحهم الشجاع، وهذه المرة من أجل تحقيق السلم والمصالحة الحقيقيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد براون.

السيد براون (تكلم بالانكليزية): يتضح جليا أن إعادة بناء جهاز شرطة فعّال في جميع أنحاء أفغانستان دعامة حيوية للجهود الدولية من أجل ترسيخ الأمن في هذا البلد الذي مزقته الحروب. وإزاء هذه الخلفية، وبناء على طلب الأمم المتحدة والإدارة الأفغانية المؤقتة السابقة اضطلعت ألمانيا بالدور القيادي في إعادة بناء قوة الشرطة الأفغانية – مهمة ترتبط بشكل وثيق بقطاعات الأمن الأربعة الأخرى التي ذُكرت بالفعل عدة مرات.

ما الذي تم تحقيقه حتى الآن في قطاع الشرطة؟ أوضح تحليل أوّلي قام به خبراء ألمان وأفغان في بواكير عام ٢٠٠٢ أن البنية التحتية للشرطة الأفغانية قد دُمرت إلى حد كبير في كابل وفي معظم أنحاء سائر مقاطعات البلاد. والعديد من ضباط الشرطة لم يتلقوا سوى تدريب قليل أو لم يتلقوا أي تدريب على الإطلاق، وكان تجهيزهم ناقصا، وأُثقلت كواهلهم بمهام عديدة لا تتعلق بالعمل الشرطي وكانوا يفتقرون إلى الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. وقد انهار كل من نظام الأجور ونظام التدريب وغالبا ما كانت العلاقات مع الجمهور سيئة للغاية.

وكانت سيطرة الإدارة المؤقتة على الشرطة، كما هي الحال في ميادين أخرى، مقتصرة إلى حد كبير على كابل. وفي بعض الأحيان كانت مهام شرطية معينة يقوم بها ”أفراد الشرطة غير الرسمية“ وهم مجاهدون منتسبون بالاسم فقط إلى قوة الشرطة ولكن يفتقرون إلى التأهيل الملائم للقيام

بمهام الشرطة والاضطلاع بواجبات فعلية. وكذلك كان ما يسمى بنظام التجنيد القسري للدوريات يخصص الرجال المتوافرين للخدمة العسكرية إما للخدمة في الجيش أو للخدمة في الشرطة لمدة سنتين بوصفهم رجال دورية من دون أجر.

ولذلك، برزت المهام التالية: إعادة تنظيم قوة الشرطة؛ إعادة بناء وزارة الداخلية وإداراتها ذات الصلة؛ إعادة تشييد مباني الشرطة المهدّمة؛ إعادة تجهيز قوة الشرطة؛ إعادة تأسيس نظام تدريب الشرطة؛ تأهيل أو تسريح رجال الدورية المجندين أو "الشرطة غير الرسمية"؛ توسيع نطاق برنامج إعادة بناء الشرطة ليشمل جميع أنحاء البلاد وإقامة جهاز شرطة في جميع أنحاء البلاد؛ ضمان وجود دور قوة شرطة حديثة تعمل على أساس من تشريع أفغاني جديد للشرطة في إطار سيادة القانون ويطبق المبادئ المهنية للشرطة داخل القوة وفيما بين الشعب؛ وتعزيز اختصاص الدولة لاستخدام القوة وبسط سلطة الحكومة المركزية في جميع أنحاء البلاد.

وعلى أساس من ذلك التقييم وبالتنسيق مع دول أخرى رائدة في القطاع الأمني، تم تأسيس الجدول الزمني التالي من ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، وبدءا من عملية بون في أواخر عام ٢٠٠١ وحتى انعقاد اللويا جيرغا الطارئة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تمت إقامة التشكيلات الأساسية للشرطة الوطنية الجديدة في كابل. وتتضمن المرحلة الثانية، التي نحن بصددها الآن والمتوقع استمرارها حتى إجراء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٤، تعزيز وتوسيع التشكيلات المركزية في كابل ومد نطاق هذه التشكيلات تدريجيا ليشمل المقاطعات. وستضمن المرحلة الثالثة عمل قوات الشرطة الاتحادية وشرطة المقاطعات وترابطها مع الأجهزة الأمنية الأخرى، وأيضا انسحابنا التدريجي بوصفنا دولة رائدة قبل حلول نهاية عام ٢٠٠٥. وترد تفاصيل ذلك في المرفق الأول من النسخة المطبوعة من بياني الجاري تعميمه.

وقد اتضح جليا من البداية، أن وضع بعض الشروط الأساسية كان حاسما للنجاح. وتتضمن هذه الشروط تنفيذ أفغانستان الكامل لاتفاق بون؛ ودعما للحكومة من المنظمات الدولية والدول الرئيسية لتطوير القدرات المحلية؛ ومواصلة الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب في أفغانستان؛ والمساعدة المالية المتواصلة من المجتمع الدولي؛ واستمرار وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية، على النطاق الحالي على الأقل؛ وتناقص تدخل الزعماء الإقليميين؛ والتعاون في مكافحة المخدرات غير المشروعة فيما بين قوة الشرطة والنظام القضائي والقوات المسلحة.

ونعلم جميعا أنه لم يتم الوفاء بكل هذه الشروط خلال الـ ١٢ شهرا الماضية. وبينما كان التعاون جيدا للغاية مع الإدارة الانتقالية الأفغانية ولا سيما وزارة الداخلية، لم يتحسن الوضع الأمني الكلي تحسنا ملحوظا، باستثناء كابل، حيث تؤمن القوة الدولية للمساعدة الأمنية بيئة آمنة إلى درجة معقولة.

والتعاون الإقليمي في الجهود الرامية إلى تضمين كافة المقاطعات في تدريب الشرطة لم يكن مرضيا على نحو منتظم، وأضحى من الصعب أيضا إحراز تقدم في إعادة إنشاء قطاعات أمنية أخرى، من قبيل الجيش، وفي مكافحة المخدرات غير المشروعة.

والتمويل مشكلة ولكنه لا يعتبر عاملا مقيّدا حتى الآن. ويعاني المصدر الرئيسي لمرتبات الشرطة – الصندوق الاستئماني للقانون والنظام لأفغانستان، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – من التمويل غير الكافي، من بين جملة صعوبات أخرى. وتبلغ قيمة الأرصدة الحالية للصندوق ١١ مليون دولار، وهذا يقل كثيرا عن الأرصدة المستهدفة

وقدرها ٦٥ مليون دولار. وفضلا عن ذلك، فإن المساهمات الدولية لإعادة تشكيل الشرطة، لا تلبي الاحتياجات الحالية بالكامل. ولقد قدرت التكلفة الشاملة لإعادة تشكيل الشرطة الوطنية وتزويدها بالمعدات وتدريبها خلال السنوات الأربع المقبلة بقرابة ١٨٠ مليون يورو – أو قرابة ٢٠٠ مليون دولار – باستثناء المرتبات. ولا يشمل ذلك شرطة الحدود، التي لم تتقرر مبالغ ميزانيتها حتى الآن. ولقد انخفض حتى الآن المبلغ المستهدف من مشاركة المانحين عن المبلغ المحدد.

وبالرغم من هذه العوامل المقيدة، فإننا نمضي قُدما وفقا لجدولنا الزمني. ولقد تم وضع الأساس لتشغيل قوة الشرطة في كابول. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أصبح بالمستطاع، بفضل إعادة فتح أكاديمية الشرطة ونجاح برنامج تدريب المدربين، فضلا عن المساهمات الدولية من جملة مصادر منها، هولندا، والهند، والنرويج، وفنلندا، وتركيا، البدء بتنفيذ برنامج تدريب قياسي للمجندين في شرطة أفغانستان. ويوجد في الوقت الحاضر حوالي ١ ٥٠٠ شخص مقيّدين في الأكاديمية لدراسة مقررات تعليمية للضباط وضباط الصف وبذلك يتحقق ضمان الطابع الدائم لتشكيل قوة شرطة تلتزم بحكم القانون وبحقوق الإنسان. ولأول مرة منذ أكثر من ٢٠ عاما في أفغانستان، تضم الفصول إناث من المجندات في الشرطة.

ولقد أنشئ هيكل لزيادة تدريب ضباط الشرطة العاملين في الخدمة وبدأت الدورات التدريبية في الصيف الماضي. ويبين المرفق ٢، المكمِّل لبياني المطبوع، رسوما لهياكل التدريب في أكاديمية الشرطة.

وأعيد تشكيل البنية التحتية للشرطة الوطنية الجنائية والشرطة الوطنية للمخدرات، بمساهمات من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأصبحت قوة الشرطة في كابول الآن قادرة على العمل مرة أخرى، بفضل إعادة تشييد مبانيها وتزويدها بمعدات جديدة.

ولقد وضع الأساس لإعادة تشكيل الجهاز الصحي للشرطة وذلك بإنشاء وحدة للرعاية الطبية وأقيم مبناها ضمن مباني أكاديمية الشرطة. وستساعد المساهمة القادمة من اليابان في زيادة توسيع هذه النواة.

ويجري حاليا إحراز تقدم جيد في إعادة تنظيم الشرطة ووزارة الداخلية. ولقد أنشئ هيكل للشرطة الوطنية وجهاز جديد لشرطة الحدود الأفغانية، يشمل وحدات لدوريات الحدود ووحدات للهجرة. ويوضح المرفق ٣، المكمل لبياني، الهيكل المتوخى للشرطة الوطنية وشرطة الحدود.

واتخذت وزارة الداخلية هيكلا جديدا وعصريا، حسبما يمكن رؤيته في المرفق ٤. وأفهم أن الرئيس كرزاي قد وافق بالأمس على الهيكل الجديد لوزارة الداخلية.

وتسديد المرتبات لضباط شرطة كابول ولطلبة وموظفي أكاديمية الشرطة مضمون من الصندوق الاستئماني للقانون والنظام لأفغانستان، وذلك بفضل مساهمات ألمانيا وأيرلندا والدانمرك وسويسرا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج والبنك الدولي. ويجري حاليا إنشاء نظام معلومات للشرطة على مستوى الدولة يستند إلى الحاسوب يدعى بوليس، يبدأ بوحدة مركزية في كابول، حيث يجري حاليا تدريب ضباط الشرطة على استخدامه في المستقبل. وأخيرا، أصبحت أفغانستان عضوا في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

ولقد بدأت عملية إدماج المقاطعات في برنامج إعادة تشكيل الشرطة. وتم حتى الآن تقييم ١٠ مقاطعات من مجموع ٣٢ مقاطعة على أساس معداتها واحتياجاتها لإعادة

التشكيل والتدريب. وجرى تقديم المعلومات المطلوبة من أجل تضمينها في برنامج إعادة التشكيل والتدريب المحلي ونظام تسديد الرواتب للشرطة، فضلا عن إعادة تشكيل ملاك الموظفين. وأنشئ هيكل لنشر الشرطة في المقاطعات ويمكن الاطلاع عليه في المرفق ٥.

وأود أن أتكلم الآن عن المستقبل. سيكون عام ٢٠٠٣ عاما حاسما. ونأمل أن يشهد هذا العام توطيد الأعمال المتعلقة بإعادة تشكيل المؤسسات المركزية للشرطة في كابول، وزيادة تطوير نظام التدريب وإدماج أفراد فرق الدوريات في البلد في هذا النظام، وتشكيل شرطة محترفة للحدود، وقبل كل شيء، الاستفادة بالنتائج التي تتحقق في كابول، في أجزاء أخرى من البلد. وسيعتمد مستوى التطوير والإنجاز على التطورات الإيجابية التي تطرأ في حالة الأمن العامة وعلى مشاركة المجتمع الدولي.

وتقوم وزارة الداخلية الأفغانية حاليا بالتدقيق في استراتيجية لإعادة تشكيل الشرطة الوطنية حتى عام ٢٠٠٥ تتزامن مع التقدم المحرز في مجالي التسريح وتكوين القوات المسلحة، وتحدد مراحل ومعايير بارزة. ونحن على ثقة من أن مجلس وزراء الإدارة الانتقالية لأفغانستان سيعتمد هذه الاستراتيجية في غضون فترة قصيرة، كما أننا على ثقة من إصدار مرسوم رئاسي، يوازي المرسوم الرئاسي المتعلق بإعادة تشكيل القوات المسلحة.

ولهذه الاستراتيجية سمتان حاسمتان هما، أولا، القرار بشأن القوام المستهدف وهو ٠٠٠ ٥٠ فرد للشرطة الوطنية وتشكيل قوة شرطة للحدود قوامها ٠٠٠ ١٢ فرد؛ وثانيا، تحويل نظام تجنيد أفراد الدوريات إلى ركن احترافي ثالث من أركان هيكل الشرطة الأفغانية. ولقد توقف العمل في نظام التجنيد في نهاية عام ٢٠٠٢. وخلال الفترة الانتقالية، سيقدم للمجندين في الوقت الحاضر برامج تدريب فنية كي يتسنى تأهيلهم بوصفهم أعضاء في قوة الشرطة في إطار نظام تدريب المدربين لكي يدرِّبوا آخرين في جميع أرجاء الدولة، أو يُصرفوا من الخدمة. ولقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم وتمويل هذه المهمة الهامة جدا.

ويمثِّل توسيع نطاق إعادة تشكيل الشرطة لتشمل المقاطعات تحديا كبيرا. وسيكون التحدي، في مقاطعات كثيرة، بصورة أساسية في المجالين المالي والتنظيمي. وفي مقاطعات أخرى، سينطوي التحدي أيضا على مشاكل أمنية هامة لا يمكن التصدى لها بالشرطة وحدها. ولا بد من وضع نهاية لحالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحرب فيما بين القادة الإقليميين، والمجموعات العرقية والميليشيات التابعة لها، كي يتسنى إدماج كل المقاطعات بنجاح بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

وستمثل مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها اختبارا حاسما لمدى قدرة الدول الرائدة في القطاع الأمني على تحقيق التعاون في ميادين مسؤولياتها المتداخلة. وستظل هذه المسألة تتطلب جهودا والتزامات حسنة التنسيق من جانب كل الأفغان والأطراف الدولية الفاعلة في قطاع الأمن.

وتشكيل شرطة للحدود مهمة حيوية أخرى، تربط ما بين كل من جهود مكافحة المخدرات وإعادة تشكيل الجيش الوطني الأفغاني ومشروع الشرطة. ونأمل في أن تقوم بلدان الشمال الأوروبي، بقيادة النرويج، بدور بارز في هذه المهمة. وألمانيا، بصفتها الدولة الرائدة لكامل عملية إعادة تشكيل الشرطة، على استعداد لتدعيم بلدان الشمال الأوروبي فيما يتعلق بالمفهوم والتنسيق، ويسرها أن تقدم هذا الدعم. ونعرب عن تفاؤلنا بأن تُنشأ في هذا العام الهياكل الأولية، التي وضعتها مؤخرا الإدارة الانتقالية الأفغانية.

وتعتبر جهود استمالة المجتمع الدولي والاضطلاع بمسؤولية التنسيق على الصعيد الدولي مهمتين أساسيتين

لدورنا بصفتنا دولة رائدة لإعادة تشكيل الشرطة الأفغانية وشرطة الحدود. وعلى المستوى التقني، وضعنا قائمة بالنماذج، بما في ذلك الدورات التدريبية، والمعدات ومشاريع إعادة التشكيل، كأساس للمساهمات المحتملة. ونستطيع، باستخدام هذه القائمة، أن ننفِّذ أي نوع من تدابير الدعم، سواء بصورة مباشرة، من خلال المكتب الألماني للمشاريع في كابول، الذي يضم حاليا ١٤ ضابطا ألمانيا أقدم وضباطا من حرس الحدود، أو من خلال منظمات تعمل بالنيابة عنا، أو من خلال الإدارة الانتقالية لأفغانستان.

ولقد ذكرت بالفعل المساهمات الدولية التي تسببت في نجاح مشروع إعادة تشكيل الشرطة حتى الآن.

أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أجدد تأكيد الحاجة إلى دعم مستمر وإضافي للشرطة الأفغانية. ونطلب من الأعضاء مساعدتنا بنقل تلك الرسالة إلى حكوماتهم المعنية.

وتوفر لنا إعادة التنظيم القادمة لوزارة الداخلية الأفغانية والقرارات الاستراتيجية التي اتخذت بشأن هيئة وهيكل الشرطة وشرطة الحدود في المستقبل قاعدة صلبة تنطلق منها في بناء قوة شرطة أفغانية عصرية ومحترفة وملتزمة بإعلاء حكم القانون وحقوق الإنسان. ولكن لا يزال هناك كثير مما يتعين فعله قبل أن تُصبح عملية بون عملية لا رجعة فيها وقبل أن تزداد الحكومة والإدارة الأفغانية قوة وتحصل على الهياكل والخبرة اللازمة لمواصلة عملية البناء من تلقاء نفسها. وسيكون عام ٢٠٠٣ عاما هاما في هذا الخصوص، ونعتمد على مساعدة ومساهمات أعضاء المجلس لإنجاح هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد براون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في توجيه أسئلة إلى السيد نيشيمورا وغيره من الذين أدلوا بإحاطات إعلامية. وأقترح أن نستمع أولا إلى جميع الأسئلة وبعد ذلك نُعطي الكلمة مرة أخرى للثلاثة الذين أدلوا بإحاطات إعلامية ليجيبوا على الأسئلة المطروحة ويقدموا المزيد من الإيضاحات.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن خالص تعازي المملكة المتحدة لباكستان وأفغانستان فيما يتعلق بتحطم طائرة السيسنا وما يمثل خسارة فادحة، في سياق المناقشة التي تجري اليوم، هو وفاة وزير المعادن والصناعة، جمعه محمد محمداي، ونحن نحزن لفقده.

ونقدر تقديرا كبيرا الإحاطات الإعلامية التي أدلى بها صباح هذا اليوم وكيل الأمين العام غينو، والسفير نيشيمورا والسفير براون، كما أننا ممتنون جدا للحكومة اليابانية على إسهامها في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وللحكومة الألمانية على ما تفعله بشأن وزارة الداخلية وبشأن إصلاح الشرطة.

وأود أن ألتمس المزيد من التفاصيل من السفير براون عن برنامج إعادة الإعمار في وزارة الداخلية. وكان من المفيد جدا سماع التفاصيل في إحاطته الإعلامية، كما تبدو الهياكل التي يُعتزم إنشاؤها حساسة، لكن كيف يسير البرنامج من ناحية توظيف الأشخاص الأفغان في المناصب التي حددت في الهيكل؟ هل يرى البرنامج الألماني، إذا وجدت الأموال، أنه يمكن إيجاد الأشخاص المناسبين الذين لديهم الحد الأدنى من المؤهلات لشغل المناصب في الهيكل والنظام خلال الفترة الزمنية التي حددها؟

وفيما يتعلق بالمشاركة الدولية، كان مما يثير الاهتمام سماع المساهمات التي قدمتها دول الشمال وغيرها. هل هذا الدعم الدولي واسع بما يكفي، وهل هو يبحث عن إسهام

إضافي معين من المجتمع الدولي يمكن أن نعرضه على حكوماتنا حتى تدرسه بصورة محددة؟

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن بدورنا ممتنون لوكيل الأمين العام غينو وللسفيرين نيشيمورا وبراون على الإحاطات الإعلامية الجديرة بالاهتمام والغنية والمفيدة بصورة بالغة التي قدموها لنا اليوم. وأعتقد أن المواد التي وفروها لنا ستكون هامة لنا في عملنا في الأعوام المقبلة.

ولدينا أسئلة نوجهها للثلاثة الذين أدلوا بإحاطات إعلامية.

سؤالنا الأول موجه إلى وكيل الأمين العام غينو. لقد وردت تقارير عن احتمال اشتراك منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ضمان السلام والأمن في أفغانستان. هل جرت أي اتصالات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد؟

وسؤالنا الثاني هو التالي. هل يجري العمل بشأن إمكانية تمديد المنطقة الأمنية التي يمكن أن تحميها قوات دولية في أفغانستان إلى خارج العاصمة، كابل؟

ثم سؤال للسفير نيشيمورا. ستكون عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج صعبة، بالنظر إلى التعقيدات المحددة جدا للحالة في أفغانستان. وستواجه وضعا يكون فيه الأشخاص غير راغبين في التخلي عن أسلحتهم طوعا، ليس بالضرورة لأنهم جزء من جماعة مسلحة، ولكن نظرا إلى أن الوضع غير آمن، وقد يريد الأشخاص الاحتفاظ بالأسلحة لمجرد حماية أسرهم. ومن الأحاطتين الإعلاميتين للسيد نيشيمورا والسيد براون يبدو أن هناك رغبة لتنسيق عملية نزع السلاح وتعزيز الوضع الأمني في البلد. لكن السيد نيشيمورا قال إن نزع السلاح سيكتمل خلال عام، وقال السيد براون إن إصلاح الشرطة سيتطلب حتى عام ٢٠٠٥. وبالتالي سؤالنا هو، هل المشاكل التي تواجه في التسريح هي نفسها في جميع المحافظات، وإذا لم تكن كذلك، أي أجزاء من البلد تتطلب المزيد من الجهود؟ كيف يرى السيد نيشيمورا العملية التي يجري تنسيقها؟

وأخيرا، لدينا سؤال للسيد براون. كما نفهم، ستكون إحدى المهام الرئيسية للشرطة الأفغانية - بصورة أساسية شرطة الحدود - مكافحة الاتجار بالمخدرات. فكيف يرى التفاعل بين قوات الأمن الأفغانية وأجهزة البلدان المجاورة التي تحاول أيضا وقف تدفق المخدرات من أفغانستان؟ كيف يتسنى للأمم المتحدة المساعدة بصورة أكبر في ذلك الجهد وكيف يمكننا تسريع ذلك العمل؟

السيد بلنغا إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لقد علم وفدي، صباح هذا اليوم، بتحطم الطائرة الذي حدث في باكستان، وهو الحادث الذي قُتل فيه وزير التعدين والصناعة الأفغاني وأحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية الباكستانية وغيرهما من مسؤولي البلدين. وفي هذه الظروف المحزنة، يود وفدي الإعراب عن أعمق تعاطفه مع سفيري باكستان وأفغانستان.

ويشكر وفدي المتكلمين الثلاثة - السيد غينو، والسفير نيشيمورا ممثل اليابان والسفير براون ممثل ألمانيا - على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جدا.

لدينا سؤالان نطرحهما. في ٢٢ شباط/فبراير، عُقد في طوكيو مؤتمر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان. وفي تلك المناسبة، أكد العديد من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف رغبتهم في دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ذلك البلد. ونحن نرحب بذلك.

وإذ أنتقل إلى سؤالي الأول، إنني مهتم بالصلات الممكنة بين التعهدات التي قطعناها في أوسلو وبعدها مباشرة

والالتزامات التي قطعت في طوكيو. بعبارة أخرى هل الموارد المخصصة لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ستكون موارد إضافية أم أنها ستخصم من مبلغ البليوني دولار التي تم التعهد به لأفغانستان بوصفه جزءا من عملية أوسلو عن عام ٢٠٠٣؟

وملاحظتي الثانية تتعلق بالصلات التي ستقام بين عمل نظام العدالة - وبصفة خاصة فيما يتصل بعمل اللجنة القضائية - والقضاء على انعدام الأمن، وبخاصة فيما يتصل بالتصدي للوردات الحرب المتمردين والأراضي الخاضعة لسيطرتهم. وقد أشار مقدمو الإفادات الإعلامية إلى المداولات التي جرت في أفغانستان. هل يرون أنه ينبغي زيادة التركيز على تعزيز السلم والأمن بدلا من توطيد سيادة القانون؟ كيف يمكن التوفيق بين هذين الجانبين في ضوء مناخ الوكالة وتزايد نفوذ لوردات الحرب وحلفائهم؟

هذان هما السؤالان اللذان وددت أن أطرحهما على أعضاء المجلس.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أيضا الإعراب عن امتنانه للمعلومات التي قدمها لأعضاء المجلس السيد غينو والسيد نيشيمورا والسيد براون. وأود أن أشكر بصفة خاصة السيد نيشيمورا واليابان على عملهما الرائع حفاظا على التزام المجتمع الدولي بإعادة تعمير أفغانستان. ونود أيضا الإعراب عن تقديرنا وامتناننا للعمل الذي قام به السفير براون وألمانيا لإنشاء قوة شرطة تجعل من الممكن إقامة نظام قانوني يركن إليه في أفغانستان.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعرف ما إذا كان، في ضوء المعلومات التي قدمها السفير براون، هناك جهد كبير يبذل حاليا لإنشاء قوة شرطة يكون لها حضور حاسم في جميع أنحاء البلاد وتعمل على تأمين الحدود وتقوم بإنفاذ القانون. وفي ضوء الظروف السائدة حاليا في أفغانستان نود أن نعرف ما هي الآليات المتوخاة لتنسيق الجهود الرامية إلى إنشاء قوة شرطة وطنية مع قوات الشرطة الإقليمية. هل هذه مسألة ستحسم في نهاية المطاف في أثناء عملية صياغة الدستور الجديد؟ إن الدور الحاسم الذي قد تلعبه قوة الشرطة الوطنية في الإسهام في إرساء سيادة القانون، في مواجهة شتى الفصائل المسلحة المقاتلة من أجل السلطة في المقاطعات، سيكون بمثابة قوة للاستقرار السياسي. ولكن من أجل تحقيق ذلك لا بد من مواجهة شتى الفصائل التي من المرجح أن تتنازع على مناطق صلاحياتها. ما هو تصور السفير براون لعملية التمكين؟ ما هي درجة الصراع الذي سينشأ في أفغانستان نتيجة محاولة إنشاء قوة شرطة وطنية لديها سلطة على أية قوات مسلحة أو قوات شرطية في المقاطعات؟

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الوفود التي عبرت عن تعازيها في حادث تحطم الطائرة المأساوي. وأود أن أنضم لهذه الوفود جميعا في التعبير عن تعازينا القلبية لأشقائنا الأفغان على الخسارة المأساوية لوزير المناجم والصناعة الأفغاني في هذا الحادث.

نشكر أيضا مقدمي الإفادات الثلاثة على عروضهم الشاملة. ونعرب عن امتناننا العميق للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إصلاح قطاع الأمن الأفغاني.

قدمت باكستان أيضا إسهاما متواضعا في تلك العملية التعاونية للمجتمع الدولي. إذ قدمنا المعدات والمرافق لتدريب القوات المسلحة الأفغانية وقوات الشرطة الأفغانية، كما نسهم في تعزيز النظام القضائي الأفغاني والآليات الأفغانية لمكافحة المخدرات. كما قدمنا تدريبا خاصا في مجال إزالة الألغام. وأنا على ثقة من أنه سيكون من دواعي اهتمام الجميع هنا أن يعرفوا أن باكستان أهدت في الأسبوع

الماضي كمية كبيرة من الأسلحة لحكومة أفغانستان بما في ذلك ٥٠٠ بندقية نصف آلية من طراز م ب ٥ إ ٣ و ١٨٠ مدفعا ٨٢ ملليمترا و ٧٥ قنبلة يدوية ذات دفع صاروخي وكميات كبيرة من الذخيرة اللازمة لهذه الأسلحة. وتسليم هذه الأسلحة هو جزء من التزام باكستان بدعم وتعزيز الحكومة المركزية في أفغانستان ومساعدتها على إقامة جيش وطني أفغاني، على النحو الذي توخاه مؤتمر بون. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن في أفغانستان.

لدي بضعة أسئلة للسفير نيشيمورا. سؤالي الأول هو ما إذا كان تصميم عملية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيتضمن تدابير لكبح تهريب الأسلحة خارج أفغانستان. كما نود الاستماع إلى آرائه حول الكيفية التي يتسنى بها للمجتمع الدولي تأمين التعاون الكامل لجميع الفصائل، كبيرها وصغيرها، في المشاركة في عملية نزع السلاح. ولقد تكلم أيضا عن الجوانب المالية للبرنامج. كيف يمكن تأمين التمويل الوافي بالغرض لهذه العملية. وبصفة خاصة جانب إعادة الإدماج منها؟

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غينو والسفيرين براون ونيشيمورا على الإحاطات الإعلامية التي قدموها. وأود أن أشكر الرئاسة الألمانية على هذه المبادرة الممتازة. ويعتبر الدور الذي تضطلع به كل من ألمانيا واليابان باعتبارهما الدولتين اللتين تتوليان إدارة الشرطة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جديرا بالاعتبار. ولا يزال الأمن وتعزيز السلطة المركزية من التحديات الرئيسية التي يتعين أن تواجهها أفغانستان. ولقد استمع المجلس صباح اليوم إلى التقدم الذي أحرز في تلك المجالات. إلا أنه استمع أيضا إلى جميع ما لا يزال يتعين عمله لكفالة الأمن في جميع أنحاء الإقليم.

وقبل أن أطرح بضعة أسئلة، أود أن أشير إلى أنه، في إطار الجهود التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذلها بشأن إصلاح قطاع الأمن في أفغانستان، تبذل فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة، جهدا خاصا في مجال تدريب الجيش الأفغاني الموحد. ففي عام ٢٠٠٢، تولت فرنسا تدريب كتيبتين. ويجري حاليا تدريب كتيبة ثالثة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، سيكون ٠٠٠ ٧ جندي قد خضعوا للتدريب الأساسي. كما سيشرع بلدي في تدريب خاص للضباط. وبذلك، سنقوم بتدريب ٢٧٠ ضابطا في غضون هذه السنة. ونخطط أثناء عملنا، لتدريب الضباط الأفغان في كلياتنا العسكرية.

ولدي سؤال للسيد غينو. فقد أبلغنا بأن الرئيس كرزاي يعد حاليا مرسوما يتعلق بإصلاح الشرطة وشرطة الحدود بما ينسجم مع مرسوم ١ كانون الأول/ديسمبر الذي ينص على إنشاء الجيش الوطني. وهذا بالفعل أمر جوهري. فهل بالإمكان أن نحصل على مزيد من المعلومات عن الملامح العامة لذلك المرسوم وعما يمكن أن يواجه من صعوبات في سياق تنفيذ ذلك المرسوم؟ وهذا السؤال موجه إلى السيد براون أيضا. وما هي الخطوات الملموسة التي ستتخذ لتنفيذ ذلك المرسوم؟

وقد أبلغنا السفير نيشيمورا أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب أن تبدأ في المناطق التي يرجح أن تنجح فيها وذلك للحصول على بعض الزخم. وأود أن أسأل السفير نيشيمورا عما إذا كان بإمكانه أن يعلم المجلس عن المناطق التي يتوفر فيها أكبر قدر من الأمل بتوليد هذا الزخم.

وختاما، أود أن أقول إننا سنقوم في الشهر القادم بإعداد مشروع قرار بتجديد وتحسين ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسيتيح مشروع

القرار فرصة أخرى لمجلس الأمن لتركيز اهتمامه على مسألة الأمن في أفغانستان، التي ستعتمد عليها إعادة إعمار أفغانستان في السنوات القادمة – كما قيل مرارا صباح اليوم.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إن السؤال الذي كنت سأطرحه سبق لممثل الاتحاد الروسي أن طرحه. بيد أنني أود مع ذلك، أن أعرب عن خالص التعازي لوفدي أفغانستان وباكستان.

السيد وليمسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشارك الآخرين في الإعراب عن تعازينا لأفغانستان وباكستان.

ولدي سؤالان سريعان. والسؤال الأول موجه إلى السفير نيشيمورا. وإنني أتساءل عما إذا كان بوسعه أن يزودنا ببعض المعلومات التفصيلية عن تقديراته لاحتياجات التمويل الإجمالية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك، على سبيل المثال، تقديرات التدريب المهني وغير ذلك من البرامج مثل البرامج التي ناقشها في العرض الذي قدمه.

وسؤالي الثاني موجه إلى السفير براون. بغية الاستفادة من التدخل البريطاني، هل يمكنه أن يناقش بتفصيل أكبر ما بذله من جهود لتجنيد الشرطة وما هي الصعوبات التي يواجهها. وفيما بعد سأشير إلى بعض التحديات في تجنيد الأفراد الذين سيتم تدريبهم من أجل الانخراط في الجيش.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود على غرار من سبقني من المتكلمين، أن أعرب لممثلي أفغانستان وباكستان عن أخلص تعازي وفدي بمناسبة حادث تحطم الطائرة الذي أودى بحياة وزير المعادن والصناعة الأفغاني وعدد من المسؤولين الباكستانيين.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو، والسفير نيشيمورا ممثل اليابان والسفير براون ممثل ألمانيا على الإحاطات الإعلامية المفيدة جدا التي قدموها صباح اليوم. وأود بوجه خاص أن أشكر ألمانيا واليابان إلى جانب البلدان الأخرى، على دورها الهام في إعادة إعمار أفغانستان.

لدي سؤال للسيد نيشيمورا فيما يتعلق بإنتاج الأفيون. وإذا كنت فهمت جيدا، بلغ إنتاج الأفيون عام ٢٠٠٢ ما قيمته ١,٢ بليون دولار – وهو مبلغ يعادل أكثر من نصف المعونة الدولية المتوقع تقديمها إلى أفغانستان. ونظرا لبطء ورود هذه المعونة، أود أن أسأل السيد نيشيمورا ما هي الخطوات الملموسة التي يرى أن من الضروري اتخاذها لمكافحة هذا البلاء بصورة فعالة. وما لم يتم القضاء على إنتاج الأفيون، فستتعرض فرص عودة البلد إلى الطريق السوي للخطر. ويدرك الجميع ما يترتب على الأفيون وغيره من المخدرات من عواقب ضارة بوجه عام. وأعتقد أن من المهم للغاية اتخاذ التدابير اللازمة لقمع إنتاج الأفيون المستفحل في أفغانستان.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أشارك في الإعراب عن التعازي إلى حكومتي باكستان وأفغانستان بمناسبة حادث تحطم الطائرة. كما أود أن أشكر السيد غينو والسفير نيشيمورا والسفير براون على حضورهم هذه الجلسة. فقد قدموا لنا معلومات شاملة عن التطورات في أفغانستان.

وتوخيا للإيجاز، أود أن أوجه بضعة أسئلة إلى السيد نيشيمورا والسيد براون. فيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد نيشيمورا: مع مراعاة المشاكل العديدة التي ذكرتموها، ولا سيما نفوذ الزعماء المحليين وقادة الميليشيات في مختلف أنحاء البلد، كيف يرى السيد نيشيمورا أنه ينبغي

تركيز عمله، وما هو أهم تحد سيواجهنا؟ وما هي أجزاء البلد التي يعتبرها أشد استعصاء على الإدماج في البرنامج؟

ولديّ سؤال ثان أود توجيهه للسفير نيشيمورا عن عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج. فنحن في الأمم المتحدة لدينا تاريخ حافل بهذه العمليات، بعضها أكثر نجاحاً من البعض الآخر. فلعله يبين ما إذا كان قد اتخذ أياً من هذه الخبرات أساساً لمحاولاته وإلى أي مدى يمكن تطبيق هذه الخبرة في حالة أفغانستان.

وفيما يتعلق بالإحاطة الشاملة التي تلقيناها من السفير براون، أود أن أقول أولاً إننا متأكدون من أن هذه مهمة شديدة التعقيد. ونعلم أن الحكومة الأفغانية تفتقر إلى الموارد اللازمة لدفع مرتبات الشرطة وأن مساهمات المجتمع الدولي ضرورية لهذا السبب.

وأود لذلك أن أسأل السفير براون عن تصوره لهذه المشكلة، وهل يرى من الضروري أن يتسم تكوين هذه القوات بالتوازن العرقي؟

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أعرب عن التعازي الصادقة للحكومتين الأفغانية والباكستانية إثر الحادث الأليم لتحطم الطائرة الذي ذهب ضحيته وزير التعدين والصناعة الأفغاني وعدد من المسؤولين.

ونرحب بيننا بالسيد غينو والسيد نيشيمورا والسيد براون، ونشكر الجميع على الإحاطات التي قدموها: السيد غينو حول الوضع الأمني العام في أفغانستان، والسيد براون عن المراحل التي تتم من أجل إعداد الشرطة المدنية ونشكره على المعلومات المفصلة التي عرضها، وكذلك السيد نيشيمورا حول برنامج إعادة تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم.

بشكل مختصر، لدينا ملاحظة وسؤال. استمعنا إلى السيد غينو عندما قال إن الوضع الأمني في أفغانستان ما زال بحاجة إلى مزيد من التعزيز، وإن البيئة الأمنية ليست على ما يرام وكما نأمل جميعاً حتى الآن. ومن الطبيعي أن كلام السيد غينو مرتبط بما طرحه السيدان براون ونيشيمورا. فحتى نقوم بالبرامج الطموحة التي طرحها السيدان براون ونيشيمورا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي طرحها السيد غينو. ونعتقد أن عملية التسريح وإعادة البناء تحتاج إلى وقت طويل. ولذلك لا بد من وجود روابط بين عملية التسريح وعملية إعادة البناء. فما هي رؤية السيدين براون ونيشيمورا لسدّ هذه الفجوة المتعلقة بعملية إعادة البناء والتسريح من ناحية والوضع الأمني من جهة أخرى؟

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أيضاً أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في الإعراب عن تعازينا لحكومة أفغانستان ولحكومة باكستان على الخسائر التي مُنيتا بها، والتي علمنا بها هذا الصباح. وأفغانستان بلد يعاني الحرب منذ أمد طويل جداً وقد كابد قدراً كبيراً من الآلام. وها هو في فترة ما بعد الحرب ما برح يواجه حالات مأساوية في أثناء الاضطلاع بعملية التعمير.

وأود أن أعرب أيضاً عن مدى سعادتي بالإحاطات الثلاث التي قدمها لنا هذا الصباح السيد غينو والسفير براون والسفير نيشيمورا. وقد كانت إحاطات دسمة جداً فيما يتعلق بمسائل جوهرية. فنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي بالفعل ما يحتاجه البلد بعد ٢٣ عاماً من الحرب، ومن الأمور الحسنة أن نرى بلداً كاليابان يتولى القيادة في هذا الصدد.

وأود أن أوجه بعض أسئلة فيما يتصل بذلك.

أولاً، ذكر السيد نيشيمورا بعض التبرعات التي تم تلقيها من مختلف البلدان، ومجموعها ٥٠ مليون دولار،

مضيفاً أن هذا لا يعدو أن يكون بداية وأن الأمر يتطلب المزيد. وسؤالي هو، ما هي احتمالات تقديم مزيد من التبرعات، لأن هذه العملية كما ذكر من سبقوني من المتكلمين بالفعل ستكون طويلة وستتطلب قدراً كبيراً من التمويل، وستتطلب بصفة خاصة التنسيق والتعاون من جانب البلدان الأخرى مع البلد المتصدر للعملية.

أما فيما يتعلق بالشرطة، فيجري تدريبها وضم أفراد جدد إليها خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومن المفيد الاستفادة من الذين يجري تسريحهم أو إدخالهم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فما مدى التنسيق بين الأمرين؟ وكيف يسير؟ وهل ثمة مشاكل في تعيين موظفين جدد وفي إدارة هذه العملية في سلاسة ويسر؟

وفي إحاطة الشهر الماضي عن أفغانستان، ذُكر أن الحالة الأمنية يمكن أن توجد مشاكل للانتخابات التي ستجرى عام ٢٠٠٤. وذُكر اليوم فيما أظن أن الانتخابات من المفروض فعلاً أن تجرى في عام ٢٠٠٤. فهل من الواقعي في الحقيقة أن ننتظر إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٤؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لمقدمي الإحاطات للرد على الأسئلة التي أثيرت خلال المناقشة، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن التعازي لحكومتي أفغانستان وباكستان.

وأعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالفرنسية): أعرب عن امتناني الشديد للسيد غينو والسفير نيشيمورا والسيد براون، الذين قدموا إحاطات أدت إلى كثير من الأسئلة ذات الصلة الشديدة عن أفغانستان ، رغم أن بعض هذه الأسئلة قد أجيب عليها بالفعل إلى حد ما. وأتطلع أنا أيضاً للاستماع إلى ما سيقدم من إجابات.

كما أعرب عن امتناني للسيد غينو لإبلاغه المجلس بوفاة أحد عظماء الوطنيين الأفغان، وهو جمعة محمدي. فقد سقطت الطائرة المستأجرة التي كان على متنها، وقتل أيضاً عدد من المسؤولين الباكستانيين. وأقدم تعازيّ لممثل باكستان.

كان السيد محمدي رجلاً عظيم الحظ من التجربة. وكان عالماً بالهيدرولوجيا وخبيراً في شؤون الإدارة. وواضح أنه كان على علم تام بموارد أفغانستان المائية الشاملة. فقد كان عضوا في الحكومة الملكية الأفغانية ووزيرا في جمهورية داود. ولم يخرج من منصبه إلا عندما سجن بوصفه من أعضاء الوزارة في حكومة الأمير داود. وعندما أفرج عنه – وتولت حكومة ماركسية السلطة في أفغانستان في ذلك الوقت – عمل فورا في البنك الدولي الذي كان بحاجة إلى شخص مثله للعمل في مجال المجاري المائية الممتدة من تركيا إلى سوريا. وكان طابع هذا العمل قانونيا وتقنيا واشتغل السيد محمدي به لعدة أعوام. وبصفته وزيرا سابقا في الحكومة فقد انضم حينئذ إلى حكومة السيد كرزاي.

وهو ينتمي إلى قبائل البشتون من منطقة باكتيكا. وعمل مع زملائه وتقنيين من شتى الجماعات العرقية. وكان وطنيا حقيقيا، وأثق أنه في رحمة الله.

السيد زهوغ بيشان (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي في البداية أن أشارك المتكلمين قبلي في الإعراب عن عميق التعازي لحكومتي أفغانستان وباكستان في المأساة التي أحاقت بهما.

لقد استمعت الصين إلى بيانات ثلاثة من المتكلمين صباح هذا اليوم للإحاطة. فقد كانت البيانات مسهبة للغاية ومفيدة للغاية في تفهمنا للوضع في أفغانستان. وكان عدد من الزملاء قد أثار عددا من الأسئلة بعضها مماثل لما في ذهني. ولذا فلن أكررها.

وأود أولا أن أطرح سؤالين. والسؤال الأول موجّه إلى السيد غينو. فقد أشار في إحاطته الإعلامية إلى الهجمات المتكررة ضد الأمم المتحدة وموظفين دوليين آخرين. وعانت إحدى الوكالات من اعتداءين بالقنابل، وإن لم تحدث إصابات لحسن الحظ. فهل في الأفق أي تدابير محددة لتقليل حدوث هجمات مماثلة؟

وسؤالي الثاني موجّه إلى السيد براون الذي أشار في إحاطته الإعلامية إلى أن أفغانستان لا تزال عضوا في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول). فهل لدى السيد براون أي خطة محددة للاستفادة الكاملة من الإنتربول في بناء قوة الشرطة في أفغانستان؟

السيد فاسيلا (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أتوجه بالشكر إليكم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة الهامة عن الحالة الأمنية في أفغانستان، وعلى إعطائنا الفرصة للاستماع لهذه الإحاطات الإعلامية الممتازة من السفير نيشيمورا والسفير براون والسيد غينو. ونحن نقدر فعلا العمل الذي يقوم به وينسِّقه السفير نيشيمورا والسفير براون.

وفي ذلك السياق، اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين قبلي الإعراب عن تعازينا في الحادث المأساوي الذي قتل فيه موظفون باكستان وأفغان في تصادم جوي.

واسمحوا لي أن أبلغ المجلس أن التناوب الثالث للكتيبة البلغارية في القوة الدولية للمساعدة الأمنية تم في ٢٠ شباط/فبراير وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولأن أسئلة كثيرة طرحت، فإنني أرى أن من الصعوبة الكبيرة على مقدمي الإحاطات الإعلامية أن يردوا عليها جميعا. فهل يمكن ببساطة أن يتبادلوا معنا بعض الآراء الأولية عن كفاءة التدابير المتخذة حتى الآن من المجتمع الدولي والبلدان الرائدة؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير نيشيمورا.

السيد نيشيمورا (تكلم بالانكليزية): إنني أقدر فعلا الاهتمام الكبير من المجلس بما نقوم به.

لقد كانت هناك عدة أسئلة موجهة لي. وسوف أقسِّم هذه الأسئلة إلى ثلاث أو أربع فئات.

الأولى، أن أعضاء المجلس أعربوا عن شكوكهم أو عدم تيقنهم إزاء كيفية مواصلتنا لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج رغم احتمال مقاومة القادة الإقليميين المختلفين. ولعلهم ظنوا أنها ستكون عملية بالغة الصعوبة. والواقع أنني متفق معهم. فكلنا نعرف أن أمامنا عملية بالغة الصعوبة، ولكن أمامنا أمرا أو أمرين أرى أن ألفت اهتمام المجلس إليهما.

ففي المقام الأول، لقد نوقشت جميع القرارات التي اتخذتها الحكومة في كابول في مجلس الدفاع الوطني الذي يتألف من جميع القادة السياسيين الإقليميين. ولذا فمن الناحية النظرية، ثمة توافق آراء عام بين كل القادة على السير قُدما في عملية نزع السلاح والتسريح والإدماج للجنود والضباط. ومشكلتنا ومشكلة أفغانستان هي الاختبار العملي لذلك الاتفاق الذي تم من حيث المبدأ بين جميع القادة السياسيين. ولذا فهذا هو اختبار للبرنامج أيضا.

لقد تحدثت عن مسلك عملي نبدأ بموجبه عملنا في المجالات الأكثر احتمالا للنجاح. والواقع أن لذلك صلة بهذه العملية من الناحية العملية. ونحن نزمع – وتزمع جميع الأطراف المعنية، بمن فيها حكومة أفغانستان – أن نبدأ نوعا من الريح الجديدة في أفغانستان. فثمة مجتمعات محلية ومحافظات ترغب فعلا في البدء بهذه الأنشطة في أقاليمها. وطبيعي أن هذا البرنامج الشامل لنزع السلاح والتسريح والإدماج ينطوي على برامج وجوائز اقتصادية. فالمجتمعات

المحلية ترى الآن أن تلك الجوائز يمكن أن تشق طريقها. وهذا عنصر إيجابي، ولذا يمكن أن نبدأ في تلك المجالات. فهي تعبر عن رغبتها في أن يبدأ البرنامج في مجتمعاتها المحلية. وهناك مجتمعات محلية أخرى تعرب عن رغبتها في أن ترى البرنامج يبدأ، لأن الجنود أنفسهم يريدون ترك تشكيلاتهم العسكرية. وقد تم الإعراب عن ذلك الاستعداد والموقف في حالات أخرى. وبالطبع، سيكون هناك العديد من الذين يقاومون ذلك، ولكن هناك مقاطعات ومدن وقرى صغيرة تود المضي قُدما. ونحن نرى أن ذلك قد يتسبب في ريح جديدة – ميل جديد أو تيار جديد – يمكن تقليده أو تطبيقه في مناطق أخرى. تلك هي استراتيجيتنا.

وقد سأل الممثل الروسي إذا كانوا يرغبون في الاحتفاظ بأسلحتهم. وبالطبع قد يرغبون في الاحتفاظ بها. وفي واقع الأمر، لن يتم جمع كل أنواع الأسلحة بموجب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وحسبما أُعلم، ستكون هناك فئة من الأسلحة يجب جمعها وستكون هناك أنواع أخرى من الأسلحة – أسلحة خفيفة – لن يتم جمعها. ويجب أن يكون هناك تمييز واضح بين تلك الأسلحة التي سيتم جمعها وتلك التي لن يتم جمعها. وأنا أعتقد أن هذه الممارسة قد اتبعتها بلدان أخرى في تنفيذ مثل هذا البرنامج. ولا أرى ضيرا في بقاء أسلحة صغيرة بين أيدي الشعب في أفغانستان. وهذا في حد ذاته سؤال وجيه. ولكن يمكن الإجابة عليه في مرحلة لاحقة. وإذا ذهبت إلى هناك، أعتقد أنك سترى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ستكون عملية ضخمة بحد ذاتها حيث لا يسع للآلية الحالية والموارد المالية المتاحة استيعابها.

وقد ظل الجانب المالي محط اهتمام كبير في جميع أسئلة اليوم. وأنا أيضا أقدر وأتفهم الاهتمام وجوانب القلق لدى الأعضاء بشأن الآفاق المالية للبرنامج. وفي واقع الأمر، فإن مبلغ ٥٠ مليون دولار هو المبلغ المخصص للبدء بهذا البرنامج. ولن يكون هذا المبلغ كافيا للبرنامج كله الذي قد يستغرق على الأقل عامين أو ثلاثة أو أربعة. ووفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيبلغ إجمالي الاحتياجات المطلوبة للأعوام الثلاثة أو الأربعة ما بين ١٣٠ و ١٥٠ مليون دولار. ولذلك، وكما قلت في بياني، يتعين علينا أن نعمل معا لضمان جمع هذه الموارد المالية من المجتمع الدولي لسد هذه الفجوات. وسيكون الأمر صعبا، ومع ذلك أعتقد أنه يتعين علينا أن نمضي قُدما.

وهناك شيء أعتقد أنه يتعين عليّ أن أذكره في هذا الصدد ألا وهو أنه يمكن لجميع الدول المانحة أن تسهم في الصندوق الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – وليس بالضرورة أن يكون ذلك الإسهام ماليا فحسب، ولكن أيضا للمساعدة على الوفاء باحتياجات المقاتلين السابقين الذين تركوا الجيش والتشكيلات العسكرية. وهناك العديد من المشاريع في مجال الأشغال العامة التي تقدمها العديد من الدول المانحة لأفغانستان، وسيساعد ذلك كثيرا في تهيئة فرص العمل للمقاتلين السابقين.

وسأل ممثل الكاميرون إذا كانت التعهدات إضافية أو جزءا من تعهدات سابقة. و في الواقع أنا لا أستطيع أن أتكلم بالنيابة عن بلدان أخرى، ولكن انطباعي هو أن الإسهامات التي قدمتها الدول المانحة جزء من تعهداتها السابقة التي تم التعهد بها أولا في المؤتمر الدولي لأفغانستان المعقود في طوكيو قبل عام. وفي الحقيقة، جمع مؤتمر طوكيو من المجتمع الدولي قبل عام ٤,٥ بليون دولار في صورة تعهدات بتقديم إسهامات. وفي وقت انعقاد مؤتمر طوكيو، لم تكن هناك مشاريع جادة يجري تنفيذها. ولذلك فمن الطبيعي أن تسهم البلدان المانحة من ذلك التعهد الإجمالي إبان تنفيذ البرامج الهامة.

وفيما يتعلق باليابان، فإن المبلغ الذي تعهدنا به للبرنامج وقدره ٣٥ مليون دولار هو جزء من مبلغ ٥٠٠ مليون دولار تعهدت به حكومة اليابان لجمل أنشطة إعادة البناء في أفغانستان.

وسأل ممثل شيلي عن أنواع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي قد تم وضعها لبلدان أخرى. وأنا لست على دراية كاملة بالممارسات في هذا المجال، وقد يتمكن السيد غينو من إجراء بعض المقارنات بين تلك التجارب السابقة والتجارب التي نمر بها الآن في أفغانستان.

وسأل ممثل سورية عن سد الفجوة بين برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبين مشاريع التنمية. ولست متأكدا إذا كنت أستطيع الإجابة عن السؤال بصورة ملائمة. واسمحوا لي أن أتكلم عن المقارنات التي أجريها طوال الوقت. إن الأمر يعتمد على الأشخاص الذين نخاطبهم، ولكن فيما يتعلق بالجنود الذين سيتم تسريحهم من التشكيلات العسكرية، كان يدور الكلام عن قرابة ١٠٠ ٠٠٠ أو ٢٠٠ ٠٠٠ أو ٣٠٠ ٠٠٠ جندي سيتم تسريحهم في نهاية المطاف بموجب البرنامج. وينبغي أن أذكر أيضا المليوني لاجئ الذين عادوا إلى البلد بعد وقف الصراع.

وبالتالي نتكلم، من جهة، عن الجنود الذين يتعين تسريحهم من هيكل الجيش، ولكننا، من ناحية أخرى، لدينا هذا العدد الكبير من اللاجئين - الذي يكاد يبلغ ١٠ أضعاف عدد الجنود. إن الاهتمام باللاجئين والأشخاص المشردين داخليا مهمة كبيرة في ذاتها؛ ولا بد لنا من توفير الرعاية لهم. ولكن في الوقت نفسه، لا بد من الاعتناء بالجنود، رغم أنهم أقل عددا، لأن استمالة هؤلاء الجنود نحو إعادة الاندماج في الحياة المدنية عنصر هام بوضوح حتى تصبح أفغانستان بلدا يتطور في سلام.

ومن ثم، لا بد لنا بالفعل من التعامل مع كثير من جوانب عملية التنمية في أفغانستان، بما في ذلك الاهتمام باللاجئين، وإنشاء البنية الأساسية وإعادة تأهيل المدارس والمستشفيات، في جملة أمور أخرى. إننا نفعل كل تلك الأشياء - ولا بد أن نفعلها. ولكن، في نفس الوقت، لا بد لنا من الاهتمام بجميع الجنود والضباط، لأن عودتهم إلى الحياة المدنية تعني أن البلد نفسه ستتغير صورته الأساسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير نيشيمورا على ملاحظاته وتوضيحاته. وأعطي الكلمة الآن للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): سأل ممثل الاتحاد الروسي عما إذا كانت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد اتصلت بنا. لم يتصل بنا. وقد سمعنا من تقارير صحفية أن هذه الفكرة قد ينظر فيها، لكنني، حتى الآن لا أعلم عن أي قرار لمجلس شمال الأطلسي فيما يتعلق بأفغانستان.

(تكلم بالفرنسية)

وسأل ممثل فرنسا عن المرسوم المقبل المتعلق بالشرطة. وهما، كما نفهمه، سيعطي معلومات عن حجم الشرطة وقوات شرطة الحدود وعن إعادة هيكلة الوزارة وإنشاء شرطة مرور كجزء من عملية إصلاح هيكل الشرطة في أفغانستان. ماذا ستكون العقبات؟ ستكون العقبات من نفس نوع العقبات التي ووجهت في إنشاء الجيش الوطني الأفغاني: أي مسائل التمويل ومسائل تحقيق تمثيل متوازن بين مختلف الجماعات العرقية، وبصورة عامة، مسألة كيفية تحسين الحالة الأمنية. هذا شيء ظللنا نناقشه صباح هذا اليوم. وستضطلع الشرطة في أفغانستان المسالمة بدور رائد في مقابل الجيش. ونحن لم نبلغ تلك المرحلة بعد. كذلك هناك مسألة توسيع الشرطة الوطنية إلى خارج كابل وأعتقد أن

ذلك سيكون بالتأكيد أحد أكثر المهام حساسية وأهمية في دفع عملية السلام في أفغانستان إلى الأمام.

(تكلم بالانكليزية)

وسأل الممثل الدائم لأنغولا عما إذا كان واقعيا إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٤. إن التحديات كبيرة بالفعل، وتُظهر المناقشة التي جرت صباح هذا اليوم، فيما يتعلق بتحسين الأمن، أنه لا يزال هناك شوط بعيد يتعين قطعه. لكن هل كان واقعيا إنشاء إدارة انتقالية بعد أسبوعين من اتفاق بون؟ وهل كان واقعيا انعقاد اجتماع لويا جيرغا طارئ بعدها بأشهر قليلة؟ أعتقد أننا، منذ البداية، كنا نعمل في إطار جدول زمني ضيق جدا؛ وكان ذلك قرارا سياسيا. وحتى الآن، أوفينا بكل المواعيد النهائية، وأعتقد أن الفضل في ذلك يعود إلى تحلّي الشعب الأفغاني بالإرادة السياسية وكذلك إلى الالتزام المستمر للمجتمع الدولي. وإذا استمرت تلك الإرادة السياسية وذلك التزام المجتمع الدولي، كما ينبغي لهما، فعندئذ ربما لن نقول إنه من غير الواقعي إجراء الانتخابات.

وأحال السفير نيشيمورا ملاحظات ممثل شيلي عن الدروس المستفادة من التجارب الأخرى مع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إليَّ. يوجد بالفعل كثير من الدروس المستفادة؛ وسأركز على اثنين منها. أحدهما هو مسألة التمويل، وهي مشكلة دائمة في أي برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونموذج محدد لأهمية الالتزام الدولي المستمر نحو أفغانستان. والدرس الآخر - وأعتقد أن المناقشة التي جرت صباح هذا اليوم كانت توضيحا لهذا - هو أنه لا بد من وجود ربط وثيق بين برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبين إصلاح القطاع الأمني؛ فهما يسيران فعلا جنبا إلى جنب. وبالتالي، أرى أن إجراءً لمزيد من التنسيق بين هذين الجانبين لتوطيد السلام في أفغانستان أمر جدير بالترحيب.

وسألنا ممثل الصين عن كيف يمكننا تقليص وقوع الهجمات على موظفي الأمم المتحدة. وأعتقد أن هناك إجابتين على ذلك السؤال. إحداهما ذات طبيعة عامة. فالهجمات التي تُشن على موظفي الأمم المتحدة ما هي إلا جانب واحد من الجوانب التي تزعزع الحالة الأمنية العامة في أفغانستان. وكل شيء يفعل لإصلاح قطاع الأمن - ولتوطيد السياسة المحلية في جميع أنحاء أفغانستان عن طريق المؤسسات وليس بقوة السلاح - سيكون له تأثير إيجابي على أمن موظفينا. ثم الإجابة الأخرى التي يمكن أن يدلى بها هي أنه لا بد لنا من اتخاذ الحيطة والحذر. ونفعل ذلك بتنفيذ ما نسميه المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا. أي، إننا نوجه موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان إلى اتباع إجراءات صارمة فيما يتعلق بالعبور من منطقة إلى أخرى. مثلا من أماكن سكنهم إلى الأماكن التي يعملون فيها - لكي نقلل الخطر على موظفينا في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام على ملاحظاته وتأكيداته. وأعطي الكلمة الآن للسفير براون.

السيد براون (تكلم بالانكليزية): أود أن أجمع الأسئلة العديدة التي وجهت إليَّ تحت عدة عناوين موضوعية، بدءا بالسؤال الذي وجهه ممثل المملكة المتحدة عن توظيف العاملين في وزارة الداخلية وفي الشرطة وعن مؤهلاتهم. وأود أن أضم في هذه المجموعة الأسئلة التي وجهها ممثلو الولايات المتحدة وشيلي وأنغولا.

من العسير، ولكن ليس مستحيلا، توظيف عاملين أكفاء. ويبدو أن العمل في قوة الشرطة يجتذب المواطنين الأفغان، وأنه عمل يحظى بالاحترام وله تقليد طيب.

وعندما جرى اختيار المرشحين لأول دفعة مؤلفة من ١ ٥٠٠ شخص في دورات أكاديمية الشرطة، التي بدأت في آب/أغسطس العام الماضي، أمكن إدخال متدربين أكفاء من جميع المحافظات الـ ٣٢، مما وفر مزيجا عرقيا سليما يمثل مجموع السكان.

والسؤال الثاني الذي وجهه ممثل المملكة المتحدة كان عما إذا كان الدعم الدولي لمشروع الشرطة واسعا بصورة كافية. وكما قلت في بياني، هناك حاجة لمزيد من الدعم الدولي. كيف يمكن زيادته؟ لقد وضعنا دليلا إرشاديا بالنماذج فصّلنا فيه كل مشروع الشرطة. إنه وثيقة حية تتضمن نماذج مستقلة لتفاصيل التدريب وإعادة الإعمار والمعدات.

لقد أتيحت لي الفرصة لتشاطر هذا الكتالوج مع عدد من البلدان المعنية وذلك بالسفر إلى العواصم التي أبدت رغبة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أُعلم المجلس أنه يمكن الحصول على هذا الكتالوج من بعثتنا في الأمم المتحدة هنا في نيويورك. كما يمكن الحصول عليه عن طريق بعثات الدول الأعضاء في المجلس في برلين، وكذلك عن طريق بعثتنا ومكتب مشروع الشرطة في كابل.

ونحن نعقد اجتماعات منتظمة في برلين مع البلدان المشتركة في مشروع الشرطة. وحضر الاجتماع الأخير ١٦ دولة. وهذه ليست مجموعة مغلقة. وأود أن أدعو جميع الأعضاء لإبلاغنا عما إذا كان بوسعهم تقديم إسهام ما لدعم المشروع. وأنا متأكد جدا أنه يوجد في هذا الكتالوج للنماذج نموذج يفي بالشروط والإمكانات الحالية.

(تكلم بالفرنسية)

ولقد أدلى السيد غينو ببعض التعقيبات فيما يتصل بالسؤال الذي أثاره ممثل فرنسا بشأن المرسوم الرئاسي. ونظرا لأن الأمر يتعلق بمرسوم رئاسي يجري إعداده الآن، ربما ليس من المناسب تناول هذا الموضوع بالتفصيل في جلسة علنية. بيد أنني على استعداد لإبلاغ أعضاء مجلس الأمن، خلال الجلسة المغلقة التي ستلي هذه الجلسة، بالمشورة التي قدمناها للحكومة في كابل.

(تكلم بالانكليزية)

واستعلم ممثل روسيا عن التعاون بين أفغانستان وجيرانها في قطاع الشرطة والخدمات. كما سأل ممثل غينيا السؤال نفسه عن التعاون ولا سيما فيما يتصل بمكافحة العقاقير غير المشروعة. لقد كان التعاون غير كاف على الإطلاق في الماضي. وهو يحتاج إلى زيادة.

وقد قلت في إفادتي أن نظام المعلومات الشرطية الذي يجرى استحداثه حاليا يوفر البنية الأساسية الضرورية لربط كابل بالمقاطعات. كما يوفر هذا النظام البرنامج الضروري الذي يمتد إلى ما وراء الحدود ويربط البلدان المجاورة بنظام المعلومات.

وثمة جانب ثان من التعاون الإقليمي يجري دراسته، بما في ذلك عن طريق مشروع لمؤتمر للشرطة الإقليمية بشأن أفغانستان من المزمع عقده في الربع الثاني أو الثالث من هذا العام في بلد من بلدان المنطقة يكون لديه علاقات دبلوماسية مع أفغانستان وجميع جيرانها.

وسأل ممثل المكسيك عن العلاقة بين قوات الشرطة الوطنية الدولية وقوات شرطة المقاطعات. وربما لم أوضح بشكل كاف في بياني أن المشروع هو لإنشاء قوة شرطة وطنية واحدة للبلد بأسره. وقوات المقاطعات ستكون جزءا من قوة الشرطة الوطنية. والخطة لا تتضمن إيجاد قوات شرطة مستقلة في المقاطعات، كما كان الحال في الماضي. إذ ستكون هناك قوة شرطة وطنية واحدة وموحدة، تحت قيادة الحكومة في كابل، التي، بدورها، ستقوم بتعيين قادة شرطة إقليميين يخضعون لرئاسة الحكومة المركزية في كابل.

وحسبما أشار السيد غينو وكيل الأمين العام، أن تنفيذ هذا المشروع يشكل بطبيعة الحال إحدى أكبر العقبات التي نواجهها.

وسأل ممثل الصين عما يمكن عمله لجعل أفغانستان تستفيد استفادة كاملة من عضويتها في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ففي العام الماضي قامت ألمانيا بمساعدة أفغانستان على استيفاء شروط العضوية في الإنتربول. وقد تحققت هذه العضوية في مؤتمر الإنتربول المعقود في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ويتضمن مشروع إعادة إنشاء الشرطة بناء وحدة للإنتربول في وزارة الداخلية الأفغانية. ويحدونا الأمل، باستحداث ذلك المشروع، أن يكون بمقدور أفغانستان أن تحقق الاستفادة الكاملة من عضويتها في الإنتربول، وهذه العضوية هي بالطبع ضرورية جدا في مجال مكافحة المشكلة الدولية للمخدرات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر جميع مقدمي الإفادات الثلاثة على المعلومات القيمة جدا التي قدموها لنا.

ووفقا للتفاهم السابق، سأرفع هذه الجلسة الآن وأدعو إلى عقد جلسة سرية قصيرة لمجلس الأمن لإتاحة الفرصة للسفير براون لتقديم بعض المعلومات الإضافية. وأدعو جميع ممثلي الدول غير الأعضاء في المجلس والمراقبين وممثلي وسائط الإعلام إلى مغادرة القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.